



Ministry of Justice
Republic of Lebanon



مؤتمر إقليمي حول

"جرائم البيئة في الدول العربية"

17-18 مارس/آذار 2009

بيروت، الجمهورية اللبنانية

التوصيات

نحن، الوفود الرسمية ممثلي الأردن، والجزائر، والعراق، والكويت، ولبنان، والمغرب، ومصر، واليمن، وممثلي المجتمع المدني والإعلام، المشاركين في المؤتمر الإقليمي حول "جرائم البيئة في الدول العربية" المنعقد في بيروت، لبنان بتاريخ 17-18 آذار/مارس 2009 بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (UNDP Lebanon)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وبرعاية وزارتي العدل والبيئة في لبنان،

إنطلاقاً من وعينا العميق بأن الحياة هي بنت البيئة، وبأن إيجاد التوازن بين حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة هو في صلب جهود التنمية البشرية لما للمحافظة على سلامة البيئة، من أثر كبير على حياة الناس، وصحتهم، ومصادر عيشتهم لا سيّما بالنسبة للفقراء وسكان المناطق الزراعية والريفية،

وإقتناعاً منا بأن المخاطر التي تهدد البيئة في تعاضم مستمرّ، وبأن حماية البيئة هي واجب وطني وإنساني يشترك في تأديته الجميع، وتتحمّل مسؤوليته الدولة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية،

وتعبيراً عن رغبتنا في تعزيز الدفع نحو تطوير وتفعيل وسائل حماية البيئة على مستوى التشريع وإنفاذ القانون، وتعزيز الثقافة البيئية لدى المواطنين عامّةً والموظفين العموميين المعنيين خاصةً:

1. نعلن التزامنا في العمل على زيادة الوعي حول موضوع حماية البيئة في دولنا إنطلاقاً من المبادئ والمعايير الدولية، وبهدف تشجيع أصحاب القرار على مصادقة وتطبيق الإتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة؛
2. نلفت إلى أهميّة النظر في اعتماد مقاربة شاملة لموضوع حماية البيئة تشمل الجانب الوقائي والجانب العقابي، بشقيّيه المدني والجزائي، من خلال التقييم الدوري للسياسات والقوانين والممارسات ذات الصلة؛

3. نوصي بتعميق الحوار في الدول العربية من أجل (أ) توسيع المعرفة حول أبعاد وحجم المشاكل التي تطرحها الانتهاكات البيئية وخطورتها، و(ب) دعم رسم السياسة العقابية المناسبة مع الإشارة الى أهمية إعادة النظر في قواعد تقادم الجرائم البيئية وسقوط الدعوى الجزائية عنها، والى أهمية النظر في تجريم الانتهاكات الخطرة لمكونات البيئة، وفرض غرامات كبيرة مما يخلق قوة ردع مهمة ويعزز إمكانيات الإستفادة من التعاون الدولي؛
4. نوّكّد على أهمية إنشاء نيابة عامة وأجهزة مساندة لها ومحاكم متخصصة في مجال جرائم البيئة، لما لذلك من دور في تحسين قدرة الدولة على معالجة الانتهاكات الخطرة بصورة كفوءة وفعّالة.
5. نشدّد على دور الصياغة السليمة للتشريعات والنصوص التنظيمية البيئية لما لذلك من انعكاسات إيجابية على تحسين نوعية الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة.
6. نشير إلى ضرورة تحديث مناهج التدريس في معاهد القضاء وفي الجامعات ومعاهد أخرى في مجالات مرتبطة بحماية البيئة كالجوانب القانونية والعلمية، لا سيّما في حقلَيّ الإجرام والأدلة الجنائية، لنتناسب ومتطلّبات حماية البيئة بصورة أكثر فاعلية، من خلال آليات إقليمية تسمح بتبادل المعارف وتعزيز الإستفادة القصوى من الموارد والخبرات المتوافرة في هذا المجال.
7. نركّز على أهمية تقديم الدعم الفنيّ لأجهزة النيابة العامّة والأجهزة المساندة لها في مجال التحقيق والملاحقة في جرائم البيئة، خاصّةً في مجال علوم الإجرام والأدلة الجنائية، من أجل تمكينها من لعب دورها خصوصاً في ظلّ تحديات العولمة والتطوّر التكنولوجي، وتنامي الترابط بين جرائم البيئة والجرائم المنظّمة العابرة للحدود والتي تشكّل خطراً متزايداً في عدداً من الدول العربية.
8. نوّكّد على دور وسائل الإعلام، بمختلف أشكالها، كشريك أساسي في حماية البيئة وكشف الانتهاكات والممارسات المضرة بها، على أسس الإستقلالية، والموضوعية، والجودة في الأداء الإعلامي.
9. ندعو الى إنشاء موسوعة بيئية إلكترونية للدول العربية تضمّ التشريعات والاتفاقيات الثنائية والمتعدّدة الأطراف مدعّمة بالأحكام القضائية والمراجع الفقهية ذات الصلة.

10. ندعم مقترح إنشاء محكمة دولية متخصصة تتولّى متابعة ومعاقبة الجرائم البيئية.

11. نتمنّى على برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة (UNEP) تكثيف المشاورات مع حكومات الدول العربية والدول المانحة بهدف تطوير وتنفيذ مشروع إقليمي لتفعيل حماية البيئة في الدول العربية من خلال تعزيز الأطر المنظّمة وتطوير الآليات الفعّالة والقدرات في مجال إنفاذ القانون، مع التركيز على أهميّة تشجيع التعاون الدولي والتعاون بين السلطات الوطنية وبينها وبين الجهات غير الحكومية كالمجتمع المدني، والإعلام والقطاع خاص.

12. ونقدّم الشكر والتقدير العميقين لمعالي وزير العدل والبيئة في الجمهورية اللبنانية لرعايتهما واستضافتهما الكريمتين موصولاً بشكر المنظمين على كلّ ما بذلوه من جهود فنيّة ولوجيستية لإنجاح هذا المؤتمر الهام.